

صناعة الفتوى

رفع الغرامة في حال عدم التسديد خلال شهر

المخالفات المرورية تثير جدلاً سعودياً حول «شبهة الربا»

أثار قانون «عقوبات المخالفات المرورية» في السعودية جدلاً فقهياً بين رجال الدين في المملكة، بعدما رفع القانون العقوبة على منتهكي الأنظمة المرورية إلى حدها الأعلى في حال لم تسدد المخالفة خلال 30 يوماً، ما قاد إلى «خلاف فقهي» حول «شبهة الربا».



فراس الهرم في المؤسسة الدينية، مفتي عام المملكة الشيخ عبد العزيز آل شيخ وضع هذه الزيادة في دائرة «الربا»، فيما المستشار بالديوان الملكي الشيخ عبدالمحسن العبيكان كان له رأي فقهي مخالف، معتبراً أنه لا شبهة ربوية فيها، وأنها ضمن العقوبات التي يفرضها ولي الأمر، معتبراً الحديث عن ربوية العقوبة «غير مبني على أي أصل من أصول الشريعة، لأن الربا مبني على المعاوضة والتعامل بين طرفين، أما بالنسبة للمخالفات المرورية فهي عقوبة مالية من قبل ولي الأمر، نتيجة انتهاك القانون أو ارتكاب خطأ معين، وبالتالي لا تعتبر من الناحية الشرعية ربا».

ورأي أن «ما استشكل على المفتي من كون ذلك نوعاً من الربا مثل البنوك، قرأ غير صائب، وفتوى في غير محلها»، موضحاً أن «هناك فتاوى لعلماء معاصرين ارتكزت على حديث الرسول (مطل الغني ظلم) في تغليظ العقوبة المالية».

توضيح إدارة المرور

لكن مدير الإدارة العامة للمرور اللواء سليمان بن عبدالرحمن العجلان، اعتبر أن هناك لبساً عاماً في فهم الموضوع من قبل جمهور الناس، أو من سمعه للوهلة الأولى، دون أن يدقق في تفاصيله. وكان العجلان أشار إلى أن غالبية المواطنين يعتقدون أن المخالفات عند عدم تسديدها، سوف تتضاعف وتزداد بصفة مستمرة، مبيّناً أن المخالفات المرورية تحتسب بالحد الأدنى لمن أراد

بدوره، وافق مدير عام الشؤون الشرعية بتلك «الجزيرة» محمد دماس الغامدي، على شرعية نظام «مضاعفة المخالفات المرورية»، معتبراً أن «سماحة المفتي اعتبرها نوعاً من الربا، وتندرج ضمن إطار التعويض عن التأخير، وهذا ليس صحيحاً، بل هي نوع من التغليظ في العقوبة»، مضيفاً، «إنها صمدت وصيغت في هيكل الغرامات المرورية، وهذه الزيادة لم تقم على مفاوضة بين طرفين، بل هي غرامة متدرجة، ونوع من التغليظ في العقوبة».

من جهته اعتبر المستشار القانوني باسم عالم «أنه يحق لإدارة المرور وغيرها من الجهات المختصة، اعتماد رسوم مالية، كنوع من التغليظ في العقوبة للمخالفين، ما دام الأمر اعتمد من مجلس الوزراء، نافياً وجود أي مخالفة قانونية في ذلك.

التسديد خلال ٣٠ يوماً من تاريخ تسجيلها في الحاسب الآلي، وليس من تاريخ التحرير، كمساعدة للمواطنين حسب نظام المرور. بالإضافة إلى أنه لا يتم مضاعفتها كما يعتقد الكثيرون، بل تحتسب بالحد الأعلى في حال مضي الثلاثين يوماً الأولى المخصصة للتخفيف.

لكن هذا التفسير لم يقنع الخبير الشرعي وعميد كلية الشريعة بجامعة الإمام سابقاً سعود الفينسان، الذي وجد أن ذلك «لا ينفي عن تلك الزيادة صفة الربوية»، وإن كانت لمرة واحدة، معقياً «تستطيع إدارة المرور بدلاً من هذه الزيادات أو المضاعفات، أن تخرج من هذا الحرج الشرعي برفع سقف المخالفة، دون زيادة».

وأيد الفينسان رأي المفتي، مشدداً على «أنه لا يحق للإدارة العامة للمرور أن تصدر قراراً فيه مخالفة شرعية صريحة، تتمثل في الربا من تلك المضاعفة، وليس هناك مجال للجدل والنقاش في ظل واقع ربيوي صريح، تنتهجه إدارة المرور من تلك المضاعفة والزيادة». مضيفاً «أن نظام الحكم الأساسي الذي قامت عليه المملكة العربية السعودية، وهو الشريعة الإسلامية يلزم الإدارة العامة للمرور بالتراجع عن ذلك القرار، والإنصاف لقرار سماحة المفتي، أعلى هرم في المؤسسة الدينية في البلاد».

رد الأموال المضاعفة

وذهب معارضو القانون المروري محل الجدل للقول إنه يجب على إدارة المرور «بتاعتبار قرارها غير شرعي، رد أموال الناس (المخالفين) المضاعفة لأنه يعتبر ظلماً، ومخالفاً لنصوص الشريعة، حدث قال تعالى: (ولا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وتدلوا بها إلى الحكام لتاكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون»، بحسب الأستاذ بالمعهد العالي للقضاء عبد الله الطريقي، الذي اعتبر أن إدارة المرور «تستطيع أن تقترح العديد من الغرامات الترويعية تجاه المخالفين، دون الدخول في قضايا شرعية قطعية».

اتهموها بالتصير.. تعرض رئيسة جمعية الارتقاء النسوية بحضرموت لتهديدات بالتصفية



قالت جمعية الارتقاء النسوية بمديرية ساه - حضرموت أن رئيسة المؤسسة أمينة عبود باغوزة تعرضت لهجمة شرسة بقودها بعض خطباء المساجد من خلال حملة تكفير وتحريض وقذف للمنتسبات للجمعية والمنخرطات في برامجها التدريبية من على المنابر وتهديدات بالتصفية الجسدية لرئيسة الجمعية عبر مكالمات تليفونية من قبل مجهولين. وطالبت الجمعية وزارة الداخلية والإجهزة الأمنية الرسمية بحماية رئيسة الجمعية و الهيئة الإدارية للجمعية والتدريبات وتمكين الجمعية من مواصلة نشاطها الاجتماعي الطوعي في خدمة المجتمع . وأعربت الجمعية في بلاغ صحفي . عن قلقها الشديد إزاء حملة التكفير والتحريض والقذف التي يقودها خطباء بعض المساجد ضد الجمعية والتدريبات فيها من على المنابر .

وفيما أدانت استخدام بيوت الله لقفز المحصنات وتكفير المسلمين وتشويه كل عمل يهدف لخدمة وتنمية المجتمع المحلي ، حملت الجهات المعنية مسؤولية الحفاظ على حياة العاملات والتدريبات في الجمعية وسلامتهن من أي أعمال إرهابية قد يتعرضن لها بسبب الحملة التي تشنها تلك العناصر والتي تهتم الجمعية بانها تمارس نشاطاً تنصيرياً لا لشيء سوى إنها تنفذ برامج تدريبية وتأهيلية للنساء وتساعد على تحسين دخل الأسر الفقيرة بالاعتماد

على المساعدات التي تقدمها بعض المنظمات الدولية والشركات النفطية العاملة في حضرموت، وناشدت الجمعية كافة المنظمات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني بالوقوف إلى جانبها في التصدي لهذه الحملة التي تستهدفها من قبل عناصر متشددة تهدف إلى الإضرار بصالح المجتمع المحلي ومصالح الشركات

النفطية والمنظمات بالمنطقة. وأكدت الجمعية إنها لن تتخلى عن رسالتها الإنسانية النبيلة أمام التهديدات التكنولوجية التي تلقنها رئيسة الجمعية بتصفيتها وسنف الجمعية ، وستظل مؤمنة بدور المرأة في تنمية المجتمع وخدمة المصلحة العامة .

رئيس لجنة الفتوى السابق في الأزهر يطلق فتوى بحرمة الدخول على الموقع الاجتماعي «فيس بوك»



facebook

هذا الأمر.

قال الأطرش 'أن من يدخل على هذا الموقع أثم والذي يعين عليه أثم أيضاً' طالباً من أولياء الأمور الإبتعاد للقلبية الموقوتة في منازلهم والتي ستفجر في بيوتهم لتضفي على الأخضر والباس.

وأتفق الشيخ حسام أحمد إمام مسجد أبوبكر الصديق بحي فيصل بالجيزة على حرمة دخول الشباب عبر ذلك الموقع بغرض إقامة علاقات محرمة وأشار إلى أن القرآن الكريم حذر من ذلك فقال جل شأنه إن السمع والبصر والفؤاد كل ذلك كان عنه مسؤولاً.

وفي ذات السياق أشار وكيل وزارة الأوقاف المصرية لشؤون الدعوة الشيخ سالم عبد الجلي إلى وجوب الإلتفات إلى الدراسات العلمية التي تدق ناقوس الخطر في حياتنا الاجتماعية خاصة أن مثل هذه المواقع حديثة العهد بمجتمعاتنا الإسلامية، ووقفتنا في استخدامها محدودة.

غير أن الكاتب وحيد حامد يرى أن الفيس بوك ليس شراً مطلقاً أو خيراً محضاً، فقد ساهم في نشر أعمال المبدعين الشبان من غير القادرين على طبع أعمالهم في كتب كما ساهم في نشر الحواجز التي تسعى الأنظمة الدكتاتورية لوضعها بين نشطاء المعارضة كي لا يتواصلوا فيما بينهم.

وفي ذات السياق أشار المعارض أيمن نور زعيم حزب الغد إلى أن الفيس بوك ساهم في تدعيم الجسور بين المواطنين خاصة المهتمين منهم بالشأن العام والنشطاء في قوى المعارضة المختلفة.

وأوضح الصحافي محمد شكر بجريجة 'الوفد' أن التعلل بأن الفيس بوك 'يمثل فضاء واسعاً للخيبات الزوجية على طول الخط ليس منطقياً وذلك لأنه ساهم في العديد من الأنشطة الجيدة، كما أن من يسعى للعلاقات المحرمة لن يعجز إذا لم يجد 'الفيس بوك' فلهذه العديد من الوسائل الأخرى.

أضاف شكر بأن 'الفيس بوك' يعد في المقام الأول لخدمة العلاقات الاجتماعية ودعم النشطاء في قوى المعارضة والمبدعين على مختلف توجهاتهم وبالتالي فإن الإفتاء بمنعه يخدم في الأساس الأنظمة الدكتاتورية.

والتقد الخرج خالد يوسف لهجة التحريم للمواقع الإلكترونية، مشدداً على أن هناك العديد منها في صالح الشباب ومن بينها 'الفيس بوك' الذي ساهم في العديد من الأعمال الخدمية، كما يعتبر أحد الوسائل الحديثة في نشر المعارف والتواصل بين المثقفين على مختلف توجهاتهم.

وأشار يوسف إلى أن الهلع من الشبكات العنكبوتية لدى بعض الأوساط غير مبرر ولا يمكن القبول به على طول الخط.

أطلق رئيس لجنة الفتوى السابق في الأزهر، الشيخ عبد الحميد الأطرش، فتوى أثارَت صحباً واسعاً في الشارع المصري.. قضى الأطرش بحرمة الدخول على الموقع الاجتماعي 'الفيس بوك' بعد زيادة معدلات الطلاق وانتشار الخيانة الزوجية.

وأشار رئيس لجنة الفتوى السابق بأن الآثار المترتبة على الدخول لذلك الموقع الإلكتروني شديدة الخطورة على الراي العام والشعوب بصفة عامة خاصة العربية والإسلامية التي لها خصوصيتها الشديدة.

وأعتبر الأطرش الفيس بوك بأنه أداة هدم، فيما له من علاقة بإقامة علاقات محرمة شرعاً، فبينما يكون أحد الزوجين يجد ويجتهد في عمله إذا بالطرز الآخر إذا كان لديه وقت فراغ ولا يستطيع أن يقضيه فيما يفيد ولم يكن له وازع من ضمير يقوم بإقامة علاقات غير مشروعة.

وكان فريق من المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية قد أعد دراسة استغرقت عدة أسابيع كشفت أن حالة من كل خمس حالات طلاق تعود لاكتشاف شريك الحياة وجود علاقة مع طرف آخر عبر الإنترنت، من خلال موقع الفيس بوك.

وأوضحت الدراسة أن هذا الموقع سهل للعديد من الأشخاص خيانة الآخر بحيث يمكن للزوج أو الزوجة اللذين يشعرون بالملل والضيق وبتناهب شعور بالرتابة العثور بسهولة على طرف آخر يقدم معه علاقة بعيداً عن المظلة الشرعية.

كما أوضحت الدراسة أن العديد من رواد الموقع نححو في العثور على حبيهم الأول وعلاقتهم القديمة وأعادوا إقامة الجسور المهتمة خارج حظيرة الأسرة، وهو ما ينذر بحدوث أخطار تهدد الحياة الزوجية للأسرة المسلمة.

وأوصت الدراسة بعدم الدخول على هذا الموقع. واستشهد الأطرش بالنتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي كشفت عن إرتفاع معدلات الطلاق بسبب الخيانات الزوجية عبر الشبكة العنكبوتية وقال إنه 'لا يجوز الدخول على هذا الموقع بعد تفتي ظاهرة الفساد الأخلاقي المخذل في الإنتشار بين الشباب والشابات واستخدامه في هدم البيوت وانهايار الأسرة مما ينذر بانهايار تام للمجتمعات العربية والإسلامية.

وأضاف أن ذلك الموقع، وغيره من وسائل الاتصال سواء الفضائيات التليفزيونية، سلاح ذو حدين فإما يستخدم في مجال الدعوة إلى الله وتوثيق عرى المودة والصداقة التي حض عليها الإسلام، وإما أن يستخدم في الحب الحرام والعلاقات غير الشرعية.

وأوضح أنه لا يجوز إطلاقاً الدخول عليه بأي حال من الأحوال، ودرء المغاسد مقدم على جلب المصالح، وهذه قاعدة فقهية لا بد من تفعيلها في

تمثيل أدوار الصحابة .. جدل الفقهاء يتجدد

ينحون نحو إنتاج دراما وسينما تتناول سير اعلام الأمة من الخلفاء الراشدين والصحابة - رضوان الله عليهم - ملتزمين بالفتاوى الشرعية ولو كان ذلك على حساب أرباحهم فمتوسط تكلفة إنتاج عمل درامي تاريخي على مستوى عال يقدر بمليونين إلى ثلاثة ملايين دولار وأحياناً يصل إلى سبعة ملايين دولار كما في مسلسل (الأسباط) الجاري إنتاجه حالياً وهو رقم عال من السعوية بمكان تعويضه ولو تحقق الريح لكان ضئيلاً قياساً بالأعمال الاجتماعية. وعلى المستوى السينمائي تصل تكلفة بعض الأفلام السينمائية إلى ١٥٠ مليون دولار إذا تم بمواصفات عالية في عاصمة السينما العالمية هوليوود، خصوصاً أن نسبة تأثيره في الغرب تعتبر كبيرة وهي إحدى الفرص التي يجب استثمارها لنشر الإسلام وتصبح صورته في الغرب ولا يخفى علينا أن نموذج فيلم الرسالة الذي كان وسيلة دعوية فعالة في وقت نحن أحوج فيه إلى هذه السبل الأكثر وصولاً وإقناعاً من مئات الخطب والمواعظ والمؤتمرات والحوارات. وتبقى الفتوى حيال مسألة تجسيد أنوار الخلفاء الراشدين وأمهات المؤمنين والصحابة - رضوان الله عليهم - عائناً أمام تقديم هذه المشاريع، والأمل معقود على المؤتمر الدولي الذي سيعقد في جمهورية مصر العربية برعاية مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر الشريف في ٢٧ فبراير المقبل لمناقشة موضوع 'أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - ودورهم في الدعوة الإسلامية'، بحضور ٢٠٠ عالم ومفكر من العالم الإسلامي.

نعيم تميم الحكيم

حيرة كبيرة استحوذت على المنتج الكويتي محمد العنزي إزاء ردة الفعل السلبية تجاه إنتاجه لمسلسلات وأفلام درامية تحكي سيرة الرسول - عليه الصلاة والسلام - والخلفاء الراشدين والصحابة الكرام - رضوان الله عليهم - بعد موجة الاعتراضات التي طالت مشروعه منذ مسلسلة الأول (خالد بن الوليد). ورغم أن العنزي قد دعم مشروعه بمجموعة من فتاوى العلماء المعتمدين لإنجازه أولى ثمار مشروعه، إلا أن بعض الفتاوى المخالفة لظهور الصحابة - رضوان الله عليهم - وبعض الرؤى الشرعية وقفت حجر عثرة في إكمال هذه الأعمال. العنزي يعترف أن توجهه للإنتاج كان دافعه نشر قصص الرسل والصحابة - رضوان الله عليهم - ليكونوا قدوة إيجابية لأبنائنا في زمن أصبحت فيه القدوة لنجوم السينما وأفلام الكرتون وكرة القدم. ولو توقفت في الشارع وسألت طفلة أو طفلاً عن أحد مشاهير الصحابة - رضوان الله عليهم - لكانت الإجابة صفرية لا تحتوي على أية معلومة أو فائدة بينما لو كان السؤال عن سيرة أي من نجوم كرة القدم أو الفن أو الإعلام لكانت الإجابة حاضرة على راس لسانه.

هذا السبب جعل الكثير من المنتجين من أصحاب التوجهات الملتزمة الإيجابية الوسطية

